

Distr.: General  
15 December 2011  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
الدورة التنفيذية الرابعة والخمسون  
جنيف، ٢٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

## تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الرابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

## مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية الرابعة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وعقد المجلس خلال الدورة ثلاث جلسات عامة.

## أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١ - أحاط المجلس علماً بتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١ الصادر عن الأونكتاد كما يرد في الوثيقة UNCTAD/LDC/2011.

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢ - أحاط المجلس علماً بتقرير الدورة الستين للفرقة العاملة.

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣ - وافق المجلس، بناءً على طلب الفرقة العاملة، على تأجيل الدورة الحادية والستين للفرقة العاملة إلى ما بعد الأونكتاد الثالث عشر، وطلب من الأمانة أن تحدد أسبوعاً مناسباً لعقد تلك الدورة في أواخر حزيران/يونيه أو أوائل تموز/يوليه ٢٠١٢.

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٤ - وافق المجلس على مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للفرقة العاملة (انظر المرفق الأول).

## ثانياً - الموجز الذي أعده الرئيس

### ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

٥ - بدأت المناقشات ببيان أدلى به الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الذي شدد على أن تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١: الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة هو تقرير يجيء في أوانه ويتسم بالأهمية في هذه الفترة الحاسمة. ولاحظ الأمين العام أنه رغم الجوانب الإيجابية لبرنامج عمل اسطنبول الذي زود المجتمع الدولي باستراتيجية شاملة وطموحة للتصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً، من المثبط للعزيمة ملاحظة أن ثلاثة بلدان

فقط قد "تخرجت" حتى الآن من فئة أقل البلدان نمواً منذ استحداث هذه الفئة (أي تخرج بلد واحد في كل عقد). ولذلك فإن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل بلوغ الهدف الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وهو هدف تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير التخرج بحلول عام ٢٠٢٠.

٦- وشدد الأمين العام أيضاً على أنه بالرغم مما شهده العقد الماضي من علامات مشجعة فيما يتصل بالنمو الاقتصادي، حيث كادت أقل البلدان نمواً تحقق معدل النمو السنوي المستهدف في إطار برنامج عمل بروكسل وقدره ٧ في المائة، كان الأداء متبايناً فيما بين فرادى البلدان وظلت هناك تحديات إنمائية حسيمة. ويضاف إلى ذلك أن أقل البلدان نمواً ظلت تؤدي دوراً هامشياً في الاقتصاد العالمي حيث شكّل ناتجها نحو ٠,٩ في المائة فقط من مجموع الناتج العالمي وشكلت صادراتها السلعية ما نسبته ١ في المائة فقط من مجموع صادرات السلع العالمية رغم أن عدد سكانها يمثل ما نسبته ١٢ في المائة من مجموع سكان العالم.

٧- وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الأمين العام عن قلقه لأن أقل البلدان نمواً لا تزال تعاني من تبعات الكساد العالمي ولأنه من المرجح أن تضيق هذه البلدان عدة سنوات قبل أن تستعيد مسار نموها السابق للأزمة. فصادرات أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٠ كانت لا تزال أدنى بما مقداره ٢٠ مليار دولار من مستوى الذروة الذي بلغته في عام ٢٠٠٨ وقدره ١٧٦ مليار دولار. وبالمثل فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٠ وقدره ٢٦,٤ مليار دولار كان أدنى بما نسبته ٢٠ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٨. وأخيراً، من المرجح أن يؤدي قصور أداء البلدان المتقدمة إلى ممارسة ضغط على التحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالتالي فإن أقل البلدان نمواً لا تزال متخلفة عن اللحاق بركب البلدان النامية الأخرى من حيث النمو، ويُتوقع أن تكون آفاق نموها على المدى المتوسط أضعف مما كانت عليه في العقد السابق.

٨- وانطلاقاً من هذه الخلفية، يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤدي دوراً هاماً بالنسبة لأقل البلدان نمواً، لا بسبب ديناميته فحسب وإنما أيضاً بالنظر إلى السمات الخاصة التي تجعل هذا التعاون قادراً على دعم الجهود الإنمائية لأقل البلدان نمواً. ومن ذلك مثلاً أن من المرجح أن يكون التعاون بين الجنوب والجنوب موجهاً نحو الهياكل الإنتاجية والبنية الأساسية أكثر من توجيهه نحو القطاعات الاجتماعية. فأسواق الجنوب تستوعب بالفعل أكثر من نصف صادرات سلع أقل البلدان نمواً وتشكل مشاريعها ما نسبته ٤٠ في المائة من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، كما تستأثر بثلاثي تدفقات التحويلات المالية الواردة إلى هذه البلدان. وفي حين أن هذه العوامل تعود بالفائدة على اقتصادات أقل البلدان نمواً، فقد أعاد الأمين العام تأكيد الحاجة إلى انتهاز سياسات اقتصاد كلي موجهة نحو النمو بهدف حفز خلق فرص العمل وتعزيز نمط نمو أكثر شمولاً.

٩- وبالإشارة إلى المقترحات الواردة في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١، شدّد الأمين العام على أنه يمكن للدولة الإنمائية المحفّزة في أقل البلدان نمواً أن تؤدي دوراً هاماً في إشعال جذوة التحول الهيكلي، مما يعزز استدامة أنماط نمو هذه البلدان ويسهم في تحقيق نتائج أقوى من حيث خلق فرص العمل والحد من الفقر. كما أن العمل الإقليمي الإنمائي يوفر مجالاً واعداً لتحسين شروط اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، حسبما تدل عليه تجربة منطقة الميكونغ الفرعية الكبرى. وإذ شدّد الأمين العام مرة أخرى على أهمية هذه المقترحات السياسية الواردة في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١، فقد احتتم ملاحظاته الافتتاحية بإعادة تأكيد التزامه بمواصلة معالجة هذه القضايا في سياق الأونكتاد الثالث عشر.

١٠- وأدلى بالبيان الافتتاحي التالي السيد تافيري تسفاتشيو، مدير شعبة الأونكتاد المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، الذي شدّد على أهمية برنامج عمل اسطنبول وعلى التحديات التي ستواجه تنفيذه. وإذ أعاد تأكيد الأهمية الحاسمة التي يتسم بها برنامج عمل اسطنبول، رحب السيد تسفاتشيو ترحيباً خاصاً بالنهج الشامل لهذا البرنامج الذي تضمن عناصر جديدة مثل (أ) إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للقدرات الإنتاجية؛ و(ب) الأخذ بنهج عملي إلى حد أبعد إزاء العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ و(ج) زيادة التركيز على "التخرج" والانتقال السلس؛ و(د) الأهمية التي تولى لتغير المناخ والتعاون بين الجنوب والجنوب.

١١- ثم بدأ السيد تسفاتشيو عرض تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١ بالتشديد على أن الفوائد الناشئة عن النمو الذي تحقق في الماضي لم تكن شاملة ولا مستدامة. وقال إن ٢٧ بلداً من أقل البلدان نمواً قد شهدت علامات تحول عن التصنيع وإن سرعة الحد من الفقر كانت متواضعة. وإذا استمرت الاتجاهات الديمغرافية والاقتصادية الحالية، فمن المرجح أن تصبح أقل البلدان نمواً البؤرة الرئيسية للفقر المدقع في العالم. ووفقاً للتحليل الذي أجراه الأمين العام، أوضح السيد تسفاتشيو أن الانتعاش من حالة الكساد العالمي كان غير متكافئ وأن الصعوبات المستمرة على مستوى الاقتصاد الكلي في البلدان المتقدمة يُرجّح أن تثير مخاطر تراجع كبيرة بالنسبة للآفاق المرتقبة على المدى المتوسط.

١٢- وعلى الرغم من أن تعزيز الروابط الاقتصادية بين الجنوب والجنوب قد أخذ يتيح مجموعة أوسع من الفرص في هذا السياق، حيث تُسهم الاقتصادات التي تُسمّى "اقتصادات ناشئة"، أكثر من ذي قبل، في توسع الطلب العالمي، فإنه يثير أيضاً تحديات بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ورغم أن هذه البلدان تستفيد بالتأكيد من طفرة الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الإنمائي، فإنها تتعرض أيضاً لخطر أن تصبح حبيسة اعتمادها على السلع الأولية نتيجة للتقسيم الدولي الناشئ للعمل. فالسلع الأولية، على سبيل المثال، تشكل جُلّ صادرات أقل البلدان نمواً إلى الجنوب، في حين أن واردات هذه البلدان من البلدان النامية الأخرى تتألف أساساً من المنتجات المصنعة.

١٣ - وأشار السيد تسفاتشيو أيضاً إلى الأهمية المتزايدة لتدفقات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً من بلدان الجنوب الأخرى. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، شدّد بصفة خاصة على العلامات التي أخذت تظهر والتي تدل على حدوث تنويع إلى قطاعات مثل الصناعة التحويلية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والسياحة والتمويل، فضلاً عن الفوائد التي يُحتمل أن تعود على أقل البلدان نمواً من حيث تيسير نقل التكنولوجيا. وقال إن التعاون الإنمائي بين الجنوب والجنوب، رغم كونه يحدث على نطاق صغير مقارنة بالمعونة التقليدية المقدمة من الشمال إلى الجنوب، قد أدى دوراً هاماً في تنمية أقل البلدان نمواً بفضل طرائقه وتركيزه القوي جداً على القطاعات الإنتاجية وعلى توفير البنية الأساسية.

١٤ - وشدّد السيد تسفاتشيو على أن ظهور دولة إنمائية فعالة قادرة على خلق مزايا نسبية دينامية وضمان توفر الموارد المالية لأغراض الاستثمار الطويل الأجل يُعدّ أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، ذلك لأن السياسة العامة يجب أن تؤدي دوراً رئيسياً في استغلال الفوائد الناشئة عن التكثيف الجاري للروابط الاقتصادية بين الجنوب والجنوب. وينبغي لهذه الدولة الإنمائية المحفّزة أن تتكيف مع الاحتياجات والأوضاع المحدّدة لأقل البلدان نمواً (ولا سيما أوضاع القدرة المحدودة على تعبئة الموارد المحلية)، وسيتعين عليها أيضاً أن تعزز عملية التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي. وفي هذا الصدد، قال إن البعد الإقليمي يؤدي دوراً بالغ الأهمية في إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. فالساحة الإقليمية تمثل فضاءً يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق وفورات الحجم من أجل تأمين "الكتلة الحرجة" اللازمة للتفاوض مع أطراف ثالثة ولمواءمة وتنسيق السياسات الرامية إلى التعجيل بوثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حسبما تدل عليه تجربة برنامج منطقة الميكونغ الفرعية الكبرى الذي كان موضع تحليل مفصل في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١. وأضاف قائلاً إن عمليات التكامل الإقليمي لا تتطلب وجود مجموعة منسقة من السياسات اللازمة للتصدي الجماعي لجوانب الضعف الهيكلي فحسب، بل إنها تتطلب أيضاً توفر قدر أكبر من السلع العامة الإقليمية، والبنية الأساسية المادية وغير المادية، وشبكات الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، وما إلى ذلك. وتُعتبر مصارف التنمية الإقليمية أدوات مناسبة بصفة خاصة لتمويل هذه الأنواع من الاستثمار، ولذلك فإن التقرير يدعو إلى إعادة تنشيط دورها.

١٥ - ثم أدلت ببيانات المجموعات الإقليمية والوفود التالية: زمبابوي (باسم مجموعة ال ٧٧ والصين)، وإثيوبيا (باسم المجموعة الأفريقية)، والمكسيك (باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وجمهورية إيران الإسلامية (باسم المجموعة الآسيوية)، والاتحاد الأوروبي، ونيبال (باسم أقل البلدان نمواً)، وإثيوبيا واندونيسيا والصين وغينيا وهندوراس.

١٦- وأعرب جميع المتكلمين عن شكرهم للأونكتاد لنشره تقرير *أقل البلدان نمواً* لعام ٢٠١١. كما أعرب المتكلمون عن تقديرهم للفرصة التي أُتيحت لهم لإجراء مناقشات بشأن التعاون بين الجنوب والجنوب وبشأن خيارات السياسة العامة ذات الصلة على النحو المبين في التقرير. ولاحظ المندوبون أن التقرير يقدم مساهمة عملية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

١٧- إلا أن عدة مندوبين تحدثوا عن التأخير في تعميم التقرير وأشاروا إلى أن هذا التأخير يجد من قدرتهم على تحليل مضمون التقرير تحليلاً وافياً. وفي هذا الصدد، طلب المندوبون إلى الأمانة أن تتخذ تدابير ملائمة لضمان إصدار التقارير في الوقت المناسب.

١٨- ورأى جميع المندوبين تقريراً أن من شأن التعاون بين الجنوب والجنوب أن يتيح بالفعل فرصاً عديدة لأقل البلدان نمواً، ولكنهم شددوا صراحةً على أن هذا التعاون ليس "دواءً شافياً من جميع العلل". وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لبرنامج عمل اسطنبول وتقرير *أقل البلدان نمواً* لعام ٢٠١١، أكد العديد من المندوبين مرة أخرى أن التعاون بين الجنوب والجنوب ليس بديلاً، بل هو مُكمّل، للتعاون بين الشمال والجنوب. وبالتالي فإن البلدان النامية توجه دعوة قوية لبلوغ المستويات المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية في حينها، مُعربة عن أسفها لعدم كفاية التقدم المحرز حتى الآن في هذا الاتجاه.

١٩- وسلّم معظم المندوبين بالدور البالغ الأهمية الذي تؤديه الدولة في دعم عملية التنمية - عن طريق تشجيع الاستثمار العام والتحول الهيكلي، ومن خلال تحسين توفير البنية الأساسية فضلاً عن التعليم والخدمات الاجتماعية. إلا أن المندوبين سلطوا الضوء، في هذا الصدد، على بعض التحديات التي تواجهها عملياً أقل البلدان نمواً (وبلدان نامية أخرى أيضاً)، بما في ذلك تقلص حيز السياسات المتاحة لها، ومحدودية قدرتها على تعبئة الموارد المحلية، والافتقار إلى الدينامية في القطاع الزراعي، خصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٢٠- وتحدث عدة مندوبين عما حدث في الآونة الأخيرة من تطورات مثيرة للاهتمام في إطار التعاون الأقليمي، بما في ذلك من خلال الشراكة الآسيوية - الأفريقية الاستراتيجية الجديدة التي تشمل مجالات الأعمال التجارية والتكنولوجيا والملكية الفكرية والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وفي هذا الصدد، دعا أحد المندوبين الأونكتاد، وبخاصة وحدته المعنية بالتعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، إلى إلقاء نظرة فاحصة على أطر التعاون والشراكات الإقليمية القائمة فيما بين البلدان النامية من أجل زيادة فعاليتها كأدوات محركة للتنمية الاقتصادية.

٢١- ورغم تسليم عدة متكلمين بأن الاعتماد على السلع الأساسية يمثل أحد أكبر القيود التي تحدّ من قدرة أقل البلدان نمواً على زيادة مشاركتها في التجارة الإقليمية، فقد اعتبروا أن الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي في بعض بلدان الجنوب هو أمر يعوق القدرة التصديرية لأقل البلدان نمواً أيضاً. ولذلك فقد دعوا إلى زيادة تحرير التصدقات التجارية داخل الجنوب وكرروا دعواتهم لزيادة إتاحة الوصول إلى أسواق الشمال.

٢٢- ورحب عدة مندوبين بالاقتراح الداعي إلى إعادة تنشيط دور مصارف التنمية الإقليمية ولكنهم أشاروا إلى أنه ينبغي أيضاً استكشاف مصادر ابتكارية للتمويل الإنمائي كأدوات للتغلب على مشكلة القدرة المحدودة لأقل البلدان نمواً على تعبئة الموارد المالية المحلية. وكان بعض المندوبين يشيرون بذلك على وجه التحديد إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا الصدد، حث هؤلاء المندوبون الأونكتاد على توسيع بحثه بشأن المصادر الابتكارية للتمويل الإنمائي، وبصفة خاصة بشأن الإمكانيات التي تنطوي عليها الشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتصل بتحسين توفير البنية الأساسية.

٢٣- وقال أحد المندوبين إن التقرير لم يعكس بالقدر الكافي روح التضامن التي يقوم عليها مفهوم التعاون بين الجنوب والجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، حث المندوب نفسه الأونكتاد على تكريس قدر أكبر من الاهتمام للتعاون الثلاثي بالنظر إلى أثره المضاعف. وأخيراً، شدد هذا المندوب على أن التعاون بين الجنوب والجنوب ينبغي أن يتوخى تحقيق أوجه تآزر فيما بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المختلفة مثل البلدان المتقدمة، والمؤسسات الإقليمية، والمجتمع المدني، والمبادرات الخاصة، والأمم المتحدة.

٢٤- وشدد أحد المندوبين على أهمية أن تؤخذ في الاعتبار، لدى إعداد تقرير أقل البلدان نمواً، البيانات الإحصائية والاقتصادية المستقاة من مصادر وطنية وليس من قواعد بيانات دولية فقط.

٢٥- ورحب المندوبون أيضاً بتركيز التقرير على برنامج عمل اسطنبول. وبالنظر إلى أن هذا البرنامج يدعو إلى شراكات مُجددة ومعززة بين جميع الجهات صاحبة المصلحة، فقد لاحظ المندوبون أن التعاون بين الجنوب والجنوب يؤدي دوراً مكماً في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، كما أن هذا التعاون يمكن أن يصبح أداة مفيدة في تحقيق الأهداف العامة للبرنامج المتمثلة في مساعدة أقل البلدان نمواً على استئصال شأفة الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً و"التخرج" من فئة أقل البلدان نمواً.

## باء - جلسة حلقة النقاش التي شارك فيها الخبراء: التعاون بين الجنوب والجنوب والتكامل الإقليمي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في أقل البلدان نمواً

٢٦- عُقدت في إطار الدورة التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية جلسة حلقة نقاش شارك فيها الخبراء وكان موضوعها "التعاون بين الجنوب والجنوب والتكامل الإقليمي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في أقل البلدان نمواً". وأسهمت الأمانة بمقدمة لحلقة النقاش عرضت فيها بعض المواضيع الرئيسية التي تناولها تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١. ومن بين هذه المواضيع التغير الرئيسي في الجغرافيا العالمية للإنتاج والتجارة الذي حدث منذ بداية الألفية الجديدة، بما في ذلك الركود في الشمال وصعود الجنوب، والأزمة الاقتصادية التي حدثت على مدى السنوات الثلاث الماضية وأدت إلى تزايد حدة هذه الاتجاهات.

٢٧- وفي هذا السياق، شهدت أقل البلدان نمواً طفرة في العقد الأول من الألفية الجديدة، إلا أن عوامل نموها على المدى الطويل لا تزال تراجعية، إذ إنها تستند في الغالب إلى صادرات السلع الأساسية التقليدية، وبالتالي فإنها لا تفضي إلى تحقيق تنمية مستدامة. ورغم تسجيل معدلات نمو مرتفعة، لم تفض فترة الطفرة إلى تحقيق نمو شامل بل أدت إلى مكاسب غير متكافئة في توزيع الدخل على المستويين الوطني والعالمي، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية بصورة عامة على المساواة والرفاه الاجتماعي والبيئة. وقد دعا التقرير إلى دولة إنمائية محفزة تقلب الاتجاهات الحالية. وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه الدولة الإنمائية في إحداث تحول هيكل في اتجاه تنوع أكبر في الإنتاج والتجارة وفرص العمل.

٢٨- وعلاوة على ذلك، فإن بعض سمات التعاون بين الجنوب والجنوب تُعتبر مواتية بصفة خاصة لأقل البلدان نمواً. ومن بين هذه السمات إمكانية تبادل الخبرات الإنمائية مع بلدان أخرى في الجنوب تُعد أكثر تقدماً ولكنها لا تزال تشبه أقل البلدان نمواً من نواحٍ عديدة، إضافة إلى ما يترتب على ذلك من محفزات لبناء قدرات الدولة الإنمائية. ورغم أن التقرير قد أكد أن التعاون بين الجنوب والجنوب يمكن أن يساعد في إطلاق عملية التنمية في أقل البلدان نمواً، فقد أصر أيضاً على أن قدرة الدولة تمثل عاملاً بالغ الأهمية. ولا يمكن إطلاق القدرات الكامنة للتعاون بين الجنوب والجنوب إلا من قبل أقل البلدان نمواً هي نفسها.

٢٩- كما يمكن لبعض الاقتصادات الناشئة تزويد أقل البلدان نمواً بمصادر تمويل بديلة. ومن السبل الممكنة لتحقيق ذلك ما يتمثل في استخدام جزء من الأموال المستثمرة حالياً في صناديق الثروة السيادية التي تملكها البلدان الناشئة من أجل تعزيز القاعدة الرأسمالية لمصارف التنمية الإقليمية، مما يمكنها من تعزيز قدرتها على تقديم القروض الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً.

٣٠- وطرح السيد إيكو كورواوا، المدير العام لمركز دراسات التنمية في معهد الاقتصادات النامية في اليابان، بعض الأفكار حول التكامل الإقليمي واستراتيجيات التصنيع في أقل البلدان نمواً في جنوب - شرق آسيا. ولاحظ أن تجربة هذه المنطقة الفرعية قد أظهرت أن قوى السوق تتزع بصورة تلقائية، مع مرور الزمن، إلى الاتجاه نحو قطبي التكتل والتشتت المتضادين. وهذا القطب الأخير يمكن أن يدفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا في اتجاه البلدان المجاورة الأقل نمواً. إلا أنه من أجل زيادة الفوائد المحتملة إلى أقصى حد وتوجيه مسار التغير الاقتصادي نحو التنمية المستدامة، يجب على حكومات أقل البلدان نمواً أن تسعى جاهدة إلى التحكم استراتيجياً بهذه العمليات، بحيث تعزز التكامل الإقليمي وتستخدم - عند الاقتضاء - مجموعة واسعة من أدوات السياسة العامة.

٣١- وقدم السيد كورواوا مثلاً عملياً تناول فيه استراتيجيات التكامل الإقليمي والتصنيع في كل من تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ففي الأولى، تزيد تكاليف العمل ٤٥ مرة عنها في الثانية، مما يؤدي إلى تفتت الإنتاج. وما فتئت تلك الأجزاء من عمليات الإنتاج القائمة على كثافة العمل تنتقل من تايلند إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في حين أن



أجزاء الإنتاج القائمة على كثافة التكنولوجيا ورأس المال قد بقيت في تايلند. وتحدث عمليات مماثلة في شتى أنحاء منطقة الميكونغ الفرعية الكبرى، مما يعود بالفائدة على ثلاثة بلدان من أقل البلدان نمواً (كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار).

٣٢- ثم سلط الضوء على عدة انعكاسات على صعيد السياسة العامة. فأولاً، ينبغي أن تكون المشاركة في شبكات الإنتاج الإقليمية في صدارة أولويات أقل البلدان نمواً لأن من شأن ذلك أن يتيح لهذه البلدان الفرصة لاكتساب التكنولوجيا والمعرفة من البلدان النامية الأكثر تقدماً. ثانياً، من أجل تعظيم أثر مشاركة أقل البلدان نمواً في شبكات الإنتاج، ينبغي لهذه البلدان أن تحاول إنشاء تكتلات صناعية تتيح لها تدريجياً توسيع نطاق الأنشطة المنفذة محلياً من خلال المشاركة في شبكات الإنتاج هذه. وأخيراً، يتسم تنسيق السياسات العامة في إطار عملية التكامل الإقليمي بأهمية حاسمة، وينبغي أن تدار عملية التنسيق هذه بمشاركة القطاع الخاص.

٣٣- وركز السيد فيناي داي أنشراز، مدير إدارة الاقتصاد والإحصاء في مصرف التنمية الأفريقي، على التعاون بين الجنوب والجنوب من منظور أفريقي. ولاحظ أن أحد التحديات التي تواجه أفريقيا تتمثل في ضعف المبادلات التجارية داخل الإقليم وذلك بسبب عوامل منها وطأة الإرث الاستعماري والافتقار إلى عناصر التكامل في هيكل الإنتاج والتصدير في البلدان الأفريقية. ولا يزال اعتماد أفريقيا على الشركاء الاقتصاديين التقليديين كبيراً جداً. ومع ذلك فإن الروابط التجارية والاستثمارية التي تربطها بالجنوب آخذة في التزايد لا في قطاع الصناعات الاستخراجية فحسب وإنما أيضاً (وإن يكن بدرجة أقل) في قطاع الصناعة التحويلية حسبما يدل عليه، مثلاً، استثمار الصين في المناطق الاقتصادية الخاصة في عدة بلدان أفريقية. ويمكن للتنمية الإقليمية والتعاون بين الجنوب والجنوب أن يسيرا جنباً إلى جنب وأن يتعززا من خلال زيادة التدفقات المالية بين الجنوب والجنوب التي يمكن لمصرف التنمية الأفريقي أن يؤدي دور الوسيط فيها وفقاً لما تضمنه اقتراح الأونكتاد الوارد في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١.

٣٤- وقالت السيدة ستيفاني غريفيث جونز، مديرة برنامج الأسواق المالية، مبادرة الحوار في مجال السياسات، جامعة كولومبيا، إنه ينبغي النظر إلى القطاع المالي، في أقل البلدان نمواً بصفة خاصة، باعتباره أداة قوية للتنمية، كما أن هذا القطاع ينبغي أن يكون في خدمة القطاع الحقيقي. وشددت على أن نشوء فوائض مالية كبيرة في الجنوب يتيح فرصة ممتازة ينبغي استغلالها لتخفيف حدة النقص الدائم في التمويل في أقل البلدان نمواً. وأشارت إلى أن جزءاً من هذه الفوائض يُحتفظ به في صناديق الثروة السيادية ويُعتبر استخدامه مناسباً بصفة خاصة لإعادة تمويل مصارف التنمية الإقليمية، مما يُمكنها من توسيع أنشطتها الإقراضية الموجهة نحو التنمية في أقل البلدان نمواً.

٣٥- وأضافت قائلة إن للمصارف الإنمائية عدة مزايا مقارنة بالمصارف الخاصة. فهي، أولاً، تستثمر في القطاعات التي تُعرض المصارف الخاصة عن الاستثمار فيها، مثل قطاعات البنية الأساسية والابتكارات "الخضراء". وهي، ثانياً، توفر على الأرجح قروضاً لمواجهة

التقلبات الدورية حسبما يتبين من الإقراض الواسع النطاق خلال الأزمة المالية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأخيراً، يمكن لهذه المصارف أن تدعم رؤية أقل البلدان نمواً واستراتيجياتها الإنمائية على المدى الطويل، فتُكَمِّل بذلك عمل المصارف الخاصة في توفير التمويل لأغراض التنمية.

٣٦- وفي هذا السياق، يجدر الترحيب بالاقتراح الوارد في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١ الداعي إلى استكشاف آليات مبتكرة لتوجيه جزء من موارد صناديق الثروة السيادية التي تحتفظ بها بلدان الجنوب في اتجاه الاستثمار المنتج في أقل البلدان نمواً. ومن المزايا الإضافية لهذا النهج ما يتمثل في أن هذا الشكل من أشكال التعاون المالي بين الجنوب والجنوب يمكن أن يؤدي لا إلى تعزيز التنمية المستدامة والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً فحسب، وإنما أيضاً إلى مساعدة البلدان النامية ذات الفائض في تنويع حافظة استثماراتها المالية والحد من المخاطر على المدى الطويل.

٣٧- وفي سياق النقاش الذي أعقب ذلك، طُرح سؤال حول ما إذا كانت زيادة تمويل مصارف التنمية الإقليمية من قبل بلدان الجنوب الناشئة تتطلب إجراء تغييرات في هياكل إدارة هذه المصارف وتوزيع حقوق التصويت فيها. وظهر توافق في الآراء على أن مثل هذه النتيجة تُعدّ أمراً حتمياً ومستحسنًا ينبغي أن يعالج على النحو المناسب من قبل جميع الجهات المعنية.

٣٨- وركز مشاركون آخرون على معنى مصطلح "المحفزة" وكيف يصف هذا المصطلح الدولة الإنمائية في أقل البلدان نمواً. وأوضح النقاش الذي أعقب ذلك أن هذا المصطلح يشير إلى الدور التمكيني والتيسيري المعزز للتنمية الذي يمكن أن تؤديه الدولة في أقل البلدان نمواً التي لا يزال تطور المؤسسات فيها متواضعاً عموماً. وبالنظر إلى عدم وجود نموذج مفصل للدولة الإنمائية المحفزة، فإن تحديد الطرائق والمؤسسات اللازمة في أقل البلدان نمواً هو أمر يختلف من بلد إلى بلد ولكن الوظائف تكون هي نفسها تقريباً - أي حفز تنمية القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص.

٣٩- وأخيراً، طُرح سؤال حول الأسباب التي تجعل عمليات التكامل الإقليمي أكثر تقدماً في آسيا منها في أفريقيا. وركز النقاش الذي أعقب ذلك على كون البلدان الأفريقية المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً تُصدّر في الغالب سلعاً أساسية في حين أن البلدان الآسيوية المندرجة في هذه الفئة تشارك في شبكات الإنتاج الإقليمية. أي أن الاقتصادات الآسيوية تُعتبر أكثر تكاملاً بكثير في إنتاجها وصادراتها مقارنة بالاقتصادات الأفريقية، وهذا سبب من الأسباب التي تفسر كون التكامل الإقليمي أكثر تقدماً في البلدان الآسيوية. وعلاوة على ذلك، اتفق المشاركون على أنه يمكن لمصارف التنمية الإقليمية أن تسهم في إيجاد الحلقات المفقودة التي تؤدي إلى إدانة حالة الافتقار إلى التكامل الاقتصادي والتجاري في أشد مناطق العالم فقراً، وبخاصة في أفريقيا.

## جيم - الجلسة العامة الختامية

٤٠ - في الجلسة العامة الختامية، قال الرئيس إن أعضاء المجلس قد اتفقوا، بعد مشاورات بناءة جداً، على أن هذه الدورة لن تخلص إلى استنتاجات متفق عليها بشأن البند المتعلق بأقل البلدان نمواً وذلك لأسباب عملية واستثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، كان من المفهوم لدى الجميع أن المجلس سيسألف، بعد الأونكتاد الثالث عشر، إعداد استنتاجات متفق عليها بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بأقل البلدان نمواً. إلا أن إحدى المجموعات الإقليمية قالت إنها كانت تفضل إعداد استنتاجات متفق عليها في هذه الدورة.

## ثالثاً - المسائل التنظيمية

### ألف - افتتاح الدورة

٤١ - افتتح السيد موتاي أنتوني ماروبنغ (ليسوتو)، رئيس مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الرابعة والخمسين للمجلس.

### باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٢ - أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EX(54)/1. وبالتالي فقد كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
- ٢ - تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١: الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة
- ٣ - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية، الدورة الستون (٢١-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)
- ٤ - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الرابعة والخمسين

### جيم - اعتماد التقرير

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٣ - أذن مجلس التجارة والتنمية للمقرر بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الدورة.

## المرفق الأول

## جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للفرقة العاملة

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- استعراض تنفيذ استراتيجية الأونكتاد في مجال الاتصالات وسياسته المتعلقة بالمنشورات
- ٤- استعراض الفرع الخاص بالأونكتاد من إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في ضوء نتائج الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر
- ٥- استعراض العنصر الوصفي لبرنامج الأونكتاد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في ضوء نتائج الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين للفرقة العاملة
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

## المرفق الثاني

### الحضور\*

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	سيراليون
إثيوبيا	شيلي
أذربيجان	الصين
الأرجنتين	العراق
إسبانيا	عمان
أفغانستان	غينيا
إكوادور	فرنسا
ألمانيا	فنلندا
إندونيسيا	كازاخستان
أنغولا	كوت ديفوار
أوروغواي	الكونغو
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الكويت
آيرلندا	ليسوتو
إيطاليا	مدغشقر
بلجيكا	المغرب
بلغاريا	المكسيك
بنين	المملكة العربية السعودية
بوتسوانا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
بوركينافاسو	النمسا
بولندا	نيبال
بيلاروس	هايتي
تايلند	هندوراس
الجمهورية التشيكية	هنغاريا
الجمهورية الدومينيكية	الولايات المتحدة الأمريكية
زيمبابوي	اليابان
السودان	اليمن
سويسرا	

٢ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي

مصرف التنمية الأوروبي - الآسيوي

الاتحاد الأوروبي

\* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/EX(54)/INF.1.

- ٣- وكانت المنظمات التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:  
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:  
منظمة التجارة العالمية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:  
القرية السويسرية (Village Suisse ONG)
- ٦- وشارك في الدورة أعضاء حلقة النقاش التالية أسمائهم:  
السيد إيكو كورواوا، المدير العام، مركز دراسات التنمية، معهد اقتصادات البلدان  
النامية، شيبا، اليابان
- السيد فيناي داي أنشاز، كبير الباحثين الاقتصاديين، إدارة بحوث التنمية، مصرف  
التنمية الأفريقي، تونس - البلفيدير، تونس
- السيدة ستيفاني غريفيث - جونز (مشاركة عبر الفيديو)، مديرة برنامج الأسواق  
المالية، مبادرة الحوار في مجال السياسات، جامعة كولومبيا، نيويورك، الولايات  
المتحدة